



ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

ARID

International Journal of Social Sciences and Humanities  
مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

VOL. 4, NO. 7, January 2022  
ISSN - 2663-774X

ARID  
ARAB RESEARCHERS  
INTERNET JOURNAL

## مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

العدد السابع، المجلد الرابع، كانون الثاني 2022 م

### The role of applying good governance standards on civil society organizations to achieve sustainable development

Asem Ali Hasan Al-sharafi

Leadership and management, Islamic Science University of Malaysia, Nilai, Malaysia.

دور تطبيق معايير الحكم الرشيد على منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

عاصم علي حسن الشرفي

كلية القيادة والإدارة – جامعة العلوم الإسلامية الماليزية – مدينة نيلاي – ماليزيا.

[asem.alsharafie@gmail.com](mailto:asem.alsharafie@gmail.com)

[arid.my/0003-6605](http://arid.my/0003-6605)

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2022.477>

---

**ARTICLE INFO**

---

**Article history:**

Received 19/08/2021

Received in revised form 08/09/2021

Accepted 02/11/2021

Available online 15/01/2022

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2022.477>

---

**ABSTRACT**

Countries and governments are seeking to develop their societies and achieve prosperity with growth for their people, through achieving comprehensive sustainable development, which guarantees the right of current generations to well-being, and preserving the right of subsequent generations through good exploitation of available resources, wealth and full preservation to the surrounding environment and not to destroy it. However, good governance reflects to recent global developments and changes that have coincided with changing in the system of political governance and the role of governments, as this concept was put forward in the framework of political programs in order to achieve development goals. Thus, good governance was provided and supported by international non-governmental organizations, such as the United Nations and international financial institutions, such as the World Bank, in order to add an authoritative, ethical way to practice power in managing the affairs of states and societies. The problem in this research paper was the extent of the contribution of civil society organizations in the development process, as a result of the weak role of governments and states, which forced these organizations to work side by side with governments in the process of achieving sustainable development. This paper relied on the descriptive and analytical approach and aimed to identify the important and effective role of civil society organizations in the process of achieving the development of peoples and societies. The study concluded that it is not possible for these civil organizations to contribute to achieving sustainable development with the absence or weakness of implementing and activating the standards of good governance, since good governance is the foundation to Achieve the real sustainable development.

**Key words:** good governance, good governance standards, civil society organizations, sustainable development.

## المخلص

تسعى الدول والحكومات في عصرنا الحالي إلى تنمية مجتمعاتها وتحقيق الرفاهية والنمو لأفرادها، من خلال تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، التي تكفل حق الأجيال الحالية بالرفاه والعيش الرغيد والتمتع بالخيرات، مع حفظ حق الأجيال اللاحقة دون الإسراف والعبث، من خلال حسن استغلال الموارد والثروات المتاحة والحفاظ التام على البيئة المحيطة وعدم تدميرها. وتمثل التنمية المستدامة أبعاداً وأهدافاً تمس حقيقة الوجود الإنساني للأفراد والمجتمعات، كالحريات والحقوق العامة والمشاركة في عملية تسيير شؤون الحياة في معظم المجالات، مع الحفاظ على البيئة والتي تمثل حقوق الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، كون أن الإنسان يمثل جوهر التنمية في الحاضر والمستقبل.

ويمثل الحكم الرشيد انعكاساً للتطورات والتغيرات العالمية الحديثة التي تزامن ظهورها مع التغيرات التي طرأت على طبيعة الحكم السياسي ودور الحكومات، إذ تم طرح هذا المفهوم في إطار برامج سياسية من أجل تحقيق الأهداف التنموية، وهكذا فقد تم تقديم الحكم الرشيد ودعمه من قبل المنظمات العالمية غير الحكومية كالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وذلك من أجل إضافة طابع قيمى سلطوي لممارسة السلطة في إدارة شؤون الدول والمجتمعات. وقد تمثلت إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل التالي: (ما مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في العملية التنموية)، نتيجة لضعف دور الحكومات والدول، الأمر الذي فرض على هذه المنظمات العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات في عملية تحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمدت هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، وهدفت إلى التعرف على الدور الهام والفعال لمنظمات المجتمع المدنية في عملية تحقيق تنمية الشعوب والمجتمعات. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن أن تساهم هذه المنظمات المدنية في تحقيق التنمية المستدامة مع غياب أو ضعف تطبيق وتفعيل معايير الحكم الرشيد، كون أن الحكم الرشيد يعد الأساس والركيزة التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الرشيد، معايير الحكم الرشيد، منظمات المجتمع المدني، التنمية المستدامة.

**المقدمة:**

بدأ الحديث حول مفهوم ومصطلح الحكم الرشيد بشكل عام وعن علاقته التكاملية بعملية التنمية المستدامة في جميع الدول والمؤسسات العالمية والعربية وذلك بعد صدور التقارير الدولية الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة وخصوصاً برامج الأمم المتحدة الإنمائية، والتي ركزت فيها على أبعاد التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي من خلالها تحقق الدول والمجتمعات التنمية المستدامة.

ويعد الحكم الرشيد انعكاساً للتطورات والتغيرات العالمية الحديثة التي تزامن ظهورها مع التغيرات التي طرأت على طبيعة الحكم السياسي ودور الحكومات، إذ تم طرح هذا المفهوم في إطار برامج سياسية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والثقافية، وهكذا فقد تم تقديم الحكم الرشيد ودعمه من قبل المنظمات غير الحكومية كالأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي من أجل إضافة طابع قيمي سلطوي لممارسة السلطة لإدارة شؤون الأفراد والمجتمعات. [1]

وقد اقترن مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، خصوصاً البرنامج الإنمائي، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك نتيجة إلى أن النمو الاقتصادي في أغلب الدول العربية لم يرافقه تحسن في مستوى معيشة أغلبية السكان، ولهذا فإن تحسن أو رفع مستوى الدخل القومي لأي مجتمع لا يعني بالضرورة تحسن في مستوى المعيشة والرفاهية في حياة الأفراد. [2]

ويرى كثير من المراقبون والمهتمون بهذا الشأن بأنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فإنه يتطلب وجود حكم أو نظام رشيد يعمل على محاربة الفساد والرشوة وتعزيز الشفافية وتفعيل المشاركة. [3]

**مشكلة الدراسة:**

نتيجة لضعف المؤسسات والدوائر الحكومية في الدول العربية، أصبحت الحاجة ملحة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية وتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني، لما لها من دور هام وفعال في عملية التواصل مع الأفراد والمواطنين من جهة والمؤسسات والجهات الحكومية من جهة أخرى، بهدف توحيد الجهود وتحقيق التنمية المستدامة. [4]

وقد دعى الكثير من المفكرين وصناع القرار إلى ضرورة تفعيل الحكم الرشيد في جميع المؤسسات الدوائر الحكومية والمدنية، لما لها من دور هام في تفعيل دور وعمل منظمات المجتمع المدني الذي يعد شريك أساسي للحكومات في عملية تحقيق التنمية، نتيجة للتوسع الكبير في مهام الحكومات والدول في العصر الحالي. [5]

وتواجه منظمات المجتمع المدني تحديات وعقبات كثيرة، أهمها غياب آليات الحكم الرشيد داخل هذه المنظمات كالمساءلة، الشفافية، التنسيق، المشاركة وبناء التحالفات. [6]

وفي هذا الإطار يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن يؤدي تطبيق معايير الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني إلى تحقيق التنمية المستدامة؟

#### أسئلة الدراسة:

1. ماهي معايير الحكم الرشيد، وماهي خصائصه وأبعاده؟
2. ماهي منظمات المجتمع المدني وماهي خصائصها وأبعاده؟
3. ماذا تعني التنمية المستدامة وماهي خصائصها وأبعاده؟
4. ما مدى تأثير تطبيق معايير الحكم الرشيد على منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة؟

#### أهداف الدراسة:

- التعرف على معايير الحكم الرشيد ومعرفة خصائصه وأبعاده.
- التعرف على منظمات المجتمع المدني وأهم خصائصها ومميزاتها.
- التعرف على التنمية المستدامة وأهم خصائصها وأبعاده.
- محاولة معرفة مدى تأثير تطبيق معايير الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني على تحقيق التنمية المستدامة.

#### منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف دراسة وتحليل دور منظمات المجتمع المدني ومعرفة مدى تأثير تطبيق معايير الحكم الرشيد عليها في رفع كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

#### أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية لهذه الدراسة في أنها تسعى إلى التعرف على أهمية تطبيق معايير الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني ودورها في عملية تحسين وتطوير هذه المنظمات، وهو ما قد يؤدي إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من تحقيق رسالتها ورؤيتها وتحقيق استراتيجيتها العامة. ومعرفة مدى مساهمة وفعالية منظمات المجتمع المدني من خلال تطبيق وتفعيل معايير الحكم الرشيد فيها، ومدى انعكاس ذلك على الأداء الوظيفي الذي بدوره يدعم أداء وكفاءة المنظمات المدنية، مما يعني أنه من أجل تحسين واقع التنمية.

## أولاً: الحكم الرشيد:

النشأة والتطور:

ظهر مصطلح الحكم الرشيد أو الحكم الجيد بداية في فرنسا بداية القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح أو مفهوم "الحكومة" (government)، ثم بعد ذلك انتقل إلى اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر (governance)، ثم أصبح مصطلح قانوني في اللغة الفرنسية 1478، ثم أستخدم على نطاق واسع معيراً عن تكاليف الحكومة وتسيير النظام الاجتماعي لتحقيق المطالب الديمقراطية سنة 1679، وهكذا فإن هذا المصطلح أصله فرنسي. ومع التوسع الكبير للحكم والحكومات وظهور مصطلح العولمة، كان الهدف منه تأسيس نمط صالح لتسيير النظام الاجتماعي بغية تحقيق المطالب الديمقراطية، وقد تم استخدامه في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية. وقد ترجم هذا المصطلح أو المفهوم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات مثل (الحكم الرشيد أو الصالح، الحاكمة، الحكومة..). غير أن أكثر التعبيرات شيوعاً وانتشاراً في اللغة العربية هي (الحكم الرشيد) الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005. [7]

أسباب ظهور المصطلح:

هناك شبه إجماع لدى الباحثين والمهتمين بموضوع الحكم الرشيد على أن ظهور ونشأة هذا المصطلح تعود إلى عدة عوامل رئيسية، وهي: [8]

1. العولمة أو القرية الكونية: هذا الأمر ساهم في عولمة الأفكار والقيم وساعد في تأثر المنظمات الدولية والعالمية على السياسات الدول والمجتمعات.
2. نمو الفساد: ويمثل نمو الفساد والقضايا المرتبطة به كالرشوة والمحسوبية من أهم عوامل ظهور هذا المصطلح الأمر الذي فرض على الجهات المعنية التفكير من أجل إيجاد أنظمة أكثر ديمقراطية تمتاز بالشفافية والمساءلة.

تعريف الحكم الرشيد:

هناك العديد من الاجتهادات لتحديد وتعريف ماهية الحكم الرشيد، وهذا يعود إلى طبيعة الاختلافات والتباينات بين المنطلقات والأفكار السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...، ونحن هنا سنحاول ذكر أهم تعريفات المنظمات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بالموضوع وهي كالتالي:

التعريف الخاص ببرنامح الأمم المتحدة الإنمائي: وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الرشيد بأنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". [9]

تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي الحكم بالرشيد "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام"، وهذا يتضمن التالي:

1. اختيار الأشخاص الممثلين للسلطة.

2. مقدرة الحكومة على إدارة موارد الدولة وتنفيذ السياسات بفاعلية وكفاءة.

3. احترام مؤسسات الدولة التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها. [10]

➤ ومن هنا يمكننا تعريف الحكم الرشيد على أنه الاستخدام العقلاني والرشيد للسلطة في إدارة وتنظيم شئون المجتمع، وحسن استثمار واستغلال الثروات والموارد الطبيعية للدولة بهدف تحقيق متطلبات واحتياجات الأجيال الحالية دون استنزاف أو التأثير على احتياجات الأجيال اللاحقة.

وجاء مفهوم الحكم الرشيد ليضيف بعداً عقلانياً على مفهوم الحكم ليحقق الغاية منه، ويوفر مناخاً مناسباً لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

خصائص وأبعاد الحكم الرشيد:

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الحكم الرشيد وهي كالتالي: [8]

- الديمقراطية: وهي تعني حكم الشعب، بمعنى المشاركة في الحكم من خلال المحاسبة والمساءلة وأيضاً المراقبة لأداء الحكومة المنتخبة.
- الشفافية: وهي تعني الانفتاح العام للمؤسسات الحكومية المحلية والمنظمات الدولية، وتعني التدفق الحر للبيانات والمعلومات.
- حكم القانون: وهو يعني أن الكل متساوون أمام القانون.
- الاستجابة: وهي تعني سرعة استجابة المؤسسات والجهات الحكومية لخدمة الأفراد والمواطنين.
- المساءلة: وهي تعني أن الجميع مسؤولين بشكل مباشر أمام المواطنين والمؤسسات.
- المساواة: وهي تعني أن الجميع متساوون دون تمييز أمام القانون في الحقوق والواجبات.

- الرؤية الاستراتيجية: وهي أن يكون لدى صناع القرار رؤى وأفكار واسعة وخطط تنموية طويلة المدى للتنمية المستدامة ومتطلباتها.

- التوافق: وهي تعني التوفيق بين الخطط والمصالح المختلفة من أجل الوصول إلى توافق واحد يخدم المصلحة الوطنية.

- الفعالية والكفاءة: وهي تعني العمل نحو تحقيق التنمية بأفضل الإمكانيات المتاحة وأقل التكاليف.

أبعاد الحكم الرشيد:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسة للحكم الرشيد مترابطة ومتداخلة فيما بينها، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أي منها، فهي تمثل منظومة متكاملة ومتداخلة مع بعضها البعض.

وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد في الآتي: [11]

أ. البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعيته، حيث لا يمكن تصور حكم رشيد في ظل نظام مستبد أو سلطوي غير شرعي (منتخب بطريقة ديمقراطية) تعمل على إدارة شئون البلاد وتعمل على البحث والتخطيط والتدبير والمتابعة والإشراف للبرامج التنموية من أجل تلبية وتحقيق جميع تطلعات الأفراد والمواطنين.

ب. البعد الإداري التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وهو يعني أن الإدارة الفاعلة تكون مستقلة عن النفوذ السياسي حتى تستطيع القيام بدورها بالشكل المطلوب، وأن تكون خاضعة للمحاسبة والمساءلة.

ج. البعد الاقتصادي والاجتماعي: وهو مرتبط بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ومدى تأثيرهما على حياة المواطنين من جهة، وعلى علاقتها بالاقتصاديات الخارجية من جهة أخرى. [12]

**ثانياً: منظمات المجتمع المدني:**

يعد مصطلح منظمات المجتمع المدني من المصطلحات الحديثة في مجال السياسة والاقتصاد، وقد شهد هذا المفهوم انتشاراً واسعاً في نهاية القرن الماضي بسبب التوسع الكبير في عمل الحكومات، وهو ما عقد عمل الحكومات تجاه مجتمعاتها، الأمر الذي شجع منظمات المجتمع المدني لمشاركة الحكومات المهام التنموية كونها تعد أقرب إلى المواطنين داخل المجتمع. وتمثل منظمات المجتمع المدني استجابة لتطورات الحياة الملحة من جهة وتخفيف مهام الحكومات في تحقيق الواجبات والمهام المرتبطة بها من جهة أخرى.

والمنظمات تعتبر شخصيات اعتبارية لها كيان مستقل من الأفراد وتدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء، وتنقسم المنظمات إلى نوعين حكومية وغير حكومية. [6]



تعريف منظمات المجتمع المدني:

هي مجموعة التنظيمات أو الجمعيات الطوعية التي لها علاقة المجتمع والأفراد، والتي تهدف إلى تحقيق المنافع المادية والمعنوية لأعضائها وتقوم بالدفاع عن حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. [14]

وبالنسبة لتعريف البنك الدولي فإنه يعتبر المنظمات المدنية على أنها عدد من التجمعات والتنظيمات غير الحكومة مثل الأحزاب، النقابات العمالية، والجمعيات الأهلية. [15]

وهنا نعرف المنظمات المدنية على أنها التنظيمات التي تسعى لتحقيق النفع المجتمعي بصورة تطوعية وبصورة مستقلة من الحكومة. خصائص منظمات المجتمع المدني:

تتميز منظمات المجتمع المدني بعدة سمات، أهمها ما يلي: [16]

1. القدرة على التكيف: وهو يعني أن المنظمة تستطيع التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية في تحقيق النفع المجتمعي للأفراد والمجتمعات.
2. الاستقلالية: هو يعني أن تكون المنظمة مستقلة عن الحكومة في الجانب المالي والإداري.
3. التعقد: وهذا يعني أن المنظمة لها عدة مستويات وإدارات تحكم عملها وقراراتها.
4. التجانس: وهو يمثل التفاهم والتناغم داخل المنظمة بهدف تحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

**ثالثاً: التنمية المستدامة:**

مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة الذي برز نجمه في ثمانينيات القرن الماضي، وذلك كنتيجة للتطورات المتسارعة في المجالات الصناعية والاقتصادية. [17]

وقد عرفها [18] على أنها تنظيم وتقدير القدرات والثروات المتاحة لتلبية حاجات الأجيال الحالية من دون التأثير سلباً في حاجات الأجيال القادمة. وكذلك هي تمثل العملية الحيوية للنظام العالمي.

وقد عرفها البرنامج التنموي للأمم المتحدة على أنها محاولة القضاء على الفقر ودعم حرية الإنسان وكرامته لنيل جميع حقوقه المكفولة، وتوفير الفرص المتساوية للجميع من خلال الحكم الرشيد. [17]

أبعاد التنمية المستدامة:

هناك عدد من الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، أهمها: [8]

1. البعد الاقتصادي: وهو يقوم على محاربة الفقر والعمل نحو تحسين مستوى الحياة وتحقيق الرفاه والنمو الاقتصادي، ويرتكز هذا البعد على حسن استغلال الثروات والخيرات المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.
  2. البعد الاجتماعي: يسعى هذا البعد إلى ضمان العدالة الاجتماعية للأفراد والمواطنين، ويستند هذا على التنمية الجانب البشري الذي يعد أساس التنمية.
  3. البعد البيئي: ويقوم هذا البعد على الحفاظ على البيئة المحيطة وحفظ خيراتها من العبث والتدمير، وحسن إدارة الموارد لتحقيق أقصى استفادة منها.
- خصائص التنمية المستدامة:

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها التنمية المستدامة عن غيرها، أهمها ما يلي: [19]

1. هي عملية تهدف إلى إحداث تغيير وتحسين في المجتمع ونقله من وضع إلى وضع أفضل منه.
2. هي عملية متسلسلة ومستمرة تتميز بالديمومة والاستدامة.
3. هي عملية مجتمعية تشاركية.
4. هي عملية شاملة تمس جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، البيئي...
5. عملية منظمة مخططة ومدروسة.
6. تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد والمجتمعات وتعمل على تحسين مستوى المعيشة والرفاهية.
7. التنسيق، حيث تعمل جميعها بانسجام كامل داخل المنظومة الحيوية للبيئة بما يحقق التنمية المستدامة.

**رابعاً: مستقبل التنمية المستدامة في ظل تطبيق معايير الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني:**

إن تطور مفهوم النمو الاقتصادي إلى التنمية المستدامة أدى إلى ترابط جميع مستويات العمل المؤسسي لنظام الحكم (المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) وتقوم هذه العمليات على مبدأ المساواة والعدالة وتعتمد على المشاركة السياسية للجميع.

والحكم الرشيد يتضمن حسن الاستثمار ليس للموارد الطبيعية فحسب، بل في الجانب البشري من خلال التعليم الأفضل والسكن والحقوق والواجبات، وكذلك الحفاظ على البيئة وحسن رعايتها. ولذلك تم ربط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم التنمية المستدامة، كون الحكم الرشيد يعد هو المحور الأساسي لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة شاملة، وهو الأمر الذي إذا ما طبق وفُعل في منظمات المجتمع المدني سيساهم بصورة كبيرة جداً في تحقيق التنمية المستدامة، كون القرارات والبرامج التنموية ستكون خاضعة لمعايير الحكم الرشيد وهو ما يعزز فرص نجاحها وتحقيق الغايات أهدافها.

ويتفق المهتمون والباحثون في مجال الحكم الرشيد والتنمية على أن الحكم الرشيد يعد الضمان والركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأنه يقوم على ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية على جميع المستويات، ويشمل قطاعات الدولة الإدارية والقطاعات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني وفق أبعاد وخصائص الحكم الرشيد المتمثلة بـ (الديمقراطية، الشفافية، حكم القانون، الاستجابة، الفعالية والكفاءة، المساواة، المساواة، الرؤية الإستراتيجية، التوافق) التي تمكنه من القضاء على الفقر والفساد بجميع أشكاله ومظاهره.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني على تحقيق التنمية المستدامة يظهر بشكل إيجابي في الجوانب التالية:

1. رفع مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية: يساهم الحكم الرشيد في رفع مستوى الدخل للأفراد بحوالي ثلاثة أضعاف تقريباً على المدى الطويل، ويساعد على رفع وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يؤدي إلى خفض معدل الوفيات من الرضع بحوالي الثلثين، ويرفع مستوى التعليم ومحو الأمية.
  2. التنافس وتوزيع الدخل: يساهم الحكم الرشيد بشكل كبير على محاربة الفساد والرشوة، وهذا ما من شأنه أن يفتح المجال أمام الشركات الكبرى وتشجيعها على الاستثمار، وبالتالي خلق فرص عمل كثيرة، كما يساعد ذوي الدخل المحدود من الموصول إلى جميع الخدمات العامة بسهولة ودون اللجوء إلى استعمال الرشوة.
- ومن أجل أن يحقق تطبيق معايير الحكم الرشيد داخل المنظمات أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المنشودة، يجب أن تتوفر عدة خطوات أساسية وهي: [17]

1. يجب تكامل السياسات وتنسيقها بين مختلف قطاعات المنظمات التنموية، وذلك لتنسيق الجهود فيما بينها لتحقيق الغايات والأهداف المشتركة.
  2. تحديد أهداف استراتيجية طويلة المدى، التخطيط المدروس من أجل السير قدماً نحو الاستدامة الشاملة.
  3. توفير جميع المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ الإجراءات السليمة.
  4. العمل على حسن استخدام واستغلال الموارد المتاحة بصورة فعالة وسليمة.
- وهذه المكونات تعمل على مستويين أساسيين هي:

1. على المستوى الوطني: وهذا يعني أنها تشمل الحضر والريف على حد سواء، وجميع أطراف وطبقات المجتمع المدني.

2. على المستوى الزمني: وهي تعني أخذ البعد أو العامل الزمني، من خلال مراعات احتياجات ومصالح الأجيال الحالية وكذلك الأجيال القادمة.

### الخاتمة:

ختاماً، يمكننا القول بأن التنمية المستدامة الشاملة تتطلب بيئة مناسبة لها حتى تنمو وتثمر، وهذه البيئة المناسبة تتمثل في إقامة معايير الحكم الرشيد التي تستند إلى الشفافية والمساءلة والمشاركة، وتكون بمثابة القاعدة التي تقوم عليها التنمية حتى يتم تجسيد وتحقيق أهداف وبرامج التنمية على أرض الواقع. وتعد معايير الحكم الرشيد والتنمية المستدامة مفهومين متداخلين ومتلازمين يرتكز كل منهما على الآخر، كما أن العلاقة بينهما هي علاقة تكاملية تبادلية.

### النتائج:

مما سبق يمكن ذكر بعض النتائج وهي كالتالي:

1. لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة من خلال منظمات المجتمع المدني في ظل غياب معايير الحكم الرشيد، كون أن الحكم الرشيد يعد الأساس والركيزة التي تقوم عليها التنمية المستدامة.
2. يجب تطبيق وتفعيل معايير الحكم الرشيد داخل منظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة.
3. توحيد وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية الرسمية من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة لتحقيق أفضل النتائج وبأقل تكلفة، حتى لا يتم التأثير في حق وثروات الأجيال اللاحقة.

## قائمة المصادر والمراجع:

- [1] أنور محمد فرج. دور المجال العام في ترسيخ الحكم الرشيد. مجلة جامعة التنمية البشرية. 2017؛ (1): ص70.
- [2] بشرى قطوش. دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. 2018: ص87.
- [3] ساليح بوزيد. دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ، حالة الجزائر. رسالة دكتوراة: جامعة ابي بكر بلقايد. 2013.
- [4] منظمة الأمم المتحدة. وثيقة الشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. صنعاء. 2013.
- [5] خليل بن علي. سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المسألة والشفافية في الإدارة المحلية. مجلة أبحاث. 2018.
- [6] عامر شاكر خضير، نداء حسين عبدعون. الحوكمة الرشيدة ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية. مجلة المخطط والتنمية. 2016.
- [7] عبدالرزاق المقرري. الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع. 2005.
- [8] زهير بوعزيز، عادل قادري. الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، دراسة نظرية مع محاولة الإسقاط على الجزائر العدد التاسع . مجلة العلوم الانسانية. 2018.
- [9] عادل عبداللطيف. الحكم الرشيد المضمون والتطبيق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2013.
- [10] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. الحاكمية الرشيدة : جدل لم يحسم بعد. تم الاسترداد من مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الاردن: . [www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak\\_Guide\\_.doc](http://www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc)
- [11] حسن كريم. مفهوم الحكم الصالح، في كتاب: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2006.
- [12] محمد غربي. الديمقراطية والحكم الرشيد : رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، عدد خاص. دفاثر السياسة والقانون. 2011: ص 373.
- [13] زهرة لمريني ، صاره معلم. فعالية ودور المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. رسالة ماجستير: الجزائر. جامعة الجلفة. 2018.
- [14] محمد سالم بن جمعان. دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية. مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية. 2015. ص178.
- [15] منى هرموش. دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة. رسالة ماجستير: الجزائر. جامعة باتنة. 2010.
- [16] توفيق بچ بچ. الحكم الرشيد من أجل تنمية اقتصادية مستدامة في عالم معقد. جامعة الملايا. 2016.
- [17] نورالدين قالكيل. حوكمة المدن والتنمية المستدامة. رسالة دكتوراة: الجزائر. جامعة باتنة الحاج لخضر. 2018.
- [18] قالكيل نور الدين، لبال نصر الدين. دور الحكم الرشيد في إرساء المدن المستدامة. مجلة الاقتصاد الصناعي. 2017.
- [19] أسماء سلامي. دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. مجلة الشريعة والاقتصاد. 2016. ص420.